في الحلقة الماضية من هذا الحوار تركز النقاش بشكل اساسي على التجربة الثورية في العراق ومنظورها القومي .. اما في هذه الحلقة فينتقل الحوار الى قضية هامة اخرى ، ليس بالنسبة للتجربة الثورية في العراق وحسب ، بل ولكل التجارب الثورية في البلدان النامية .. انها قضية العلاقة بين مركزية السلطة الثورية وبين افق تطورها ومستلزماته ، باتجاه الديمقراطية الشعبية . وقد دار الحوار على الشكل التالي :

حوار صريح مع احد المسؤولين في العراق

(٢)

التجربة الثورية .. والمنظور الديمقراطي

معطيات التوجه نحو الديمقراطية الشعبية

بقلم : عدنان بدر

– سؤال .. سوف نحاول طرحه عبر بعض الملاحظات :

● بلاحظ ، بعد عدة سنوات من تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العراق ، ان علاقة الحزب بالجماهير افضل بكثير مما كانت عليه مباشرة بعد ثورة ١٧ تموز .

● كما يلاحظ ان الانجازات الوطنية والتقدمية ، والمكاسب التي تحققت للجماهير في ظل حكم الثورة ، قد اسهمت اسهاما بالغا في تحسين تلك العلاقات .

● بناء على هاتين الملاحظتين نود ان نطرح السؤال التالي :

في الثورة الشيوعية هناك ديكتاتورية البروليتاريا ، التي تضمحل رويدا رويدا وبشكل متناسب مع ما تقدمه تلك الديكتاتورية من انجازات ، بحيث تصل الامور الى درجة شعور الاكثرية الساحقة من الشعب بأن هذه السلطة تحقق لها مصالحها وبالتالي تصبح تلك الاكثرية هي الحماية الاساسية للثورة ، ولا يعود هناك اي مبرر لبقاء تلك الديكتاتورية التي تضمحل ..

فهل تسير الامور في ظل ثورة البعث على هذا الشكل ؟

او بصيغة اخرى ما هي اوجه التشابه والخلاف بين ديكتاتورية الثورة وبين ديكتاتورية البروليتاريا ، وما هو مدى الوعي المسبق لدى الثورة لاضمحلال ديكتاتوريتها وتحولها الى ديمقراطية ثورية بالتناسب مع حجم منجزاتها وتأثير تلك المنجزات في موقف الاكثرية الساحقة من الشعب ، وترابط مصالح تلك الاكثرية مع الدفاع عن الثورة ؟

ج – ما تسميه ديكتاتورية الثورة هو في الحقيقة نوع من مركزية السلطة تلجأ اليه الثورة في بداية توليها السلطة لسببين:

● **الاول :**

هو حماية الثورة ، حيث لا يخفى ان تولي سلطة قومية تقدمية ثورية للحكم في قطر كالقطر العراقي سوف يواجه بدرجة عالية من التآمر الداخلي والخارجي (١) ، تتعاون فيه (اي في ذلك التآمر) جميع القوى الخارجية والداخلية التي تشكل الثورة خطرا مباشرا او محتملا على مصالحها .

ولي سبيل التصدي لهذا الحشد التآمري ، لا بد من وجود سلطة مركزية قادرة على المجابهة بكل حزم وقوة وحزم . ويزيد من الحاجة الى مثل هذه المركزية ان موقف الجماهير في الفترة الاولى من الثورة لا يكون مستندا على المنجزات بسل على الوعود ، وهو بالتالي موقف هش لا يشكل العمق الصلبة الكافية ..

اي بشكل آخر : ان الثورة في الفترة الاولى تتعرض لاقصى درجات التآمر في حين تكون العمق الشعبية في ادنى درجاتها .

● **والثاني :**

ان السلطة الثورية ، من اجل تحقيق منجزاتها الرئيسية ، لا تستطيع ان تعتمد على الروتين الاداري الموروث من العهود الرجعية والدستورية ، ولا على التشريعات والقوانين السابقة التي كانت موضوعة اساسا لخدمة الطبقات والقوى الاجتماعية المستغلة (بالكسر) ..

وعليه فلا بد لها من مركزية قادرة على اتخاذ القرارات السريعة والجريئة وقادرة في الوقت نفسه على تنفيذها بكل سرعة وجدية وحسم .. وعلى الاخص القرارات الرئيسية المتعارضة مع مصالح الطبقات والقوى المستغلة (بالكسر) ومع قوانين ذلك الاستغلال المتوارثة .

هذان هما السببان اللذان يفرضان الاخلال بالمعادلة بين المركزية والديمقراطية في المرحلة الاولى من تولي الثورة للحكم . ومع هذا يجب الا ننسى وجود مجال ديمقراطي داخل هذه المركزية ..

الديمقراطية الحزبية ، حيث يتعرض القرار المركزي لحوار ديمقراطي حزبي واسع قبل صدوره عن السلطة المركزية .

لكن الاخلال المشار اليه اعلاه بين المركزية والديمقراطية ، لا يلبث ان يزول بعد فترة تكون كافية لتحصين الثورة من مخاطر التآمر الخارجي والداخلي، كما تكون كافية لاجراء التغييرات الاساسية التي تقوم عليها المنجزات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

وبالنسبة لنا ، لا ابالغ اذا قلت اننا قد اجتزنا شوطا اساسيا من هذه المرحلة . فلدوي المصالح في التآمر على الثورة قد تآمروا وانتهوا او بشكل ادق اصيبوا بكمية كافية من الاخفاق ، في حين ان استجابة الجماهير لدعم الثورة وحمايتها قد ازدادت وتعمقت ، ونحن الآن لم نعد نخشى ما تبقى من احتمالات التآمر الداخلي والخارجي ، فالثورة والحزب والجبهة الوطنية والقومية التقدمية والجماهير صاحبة المصلحة في التحرر ، اصبحت قوة كفيلة بصد اي تآمر سواء اتى من الخارج ام من بعض الفلول والبقايا الرجعية في الداخل .

هذا على صعيد الحماية ، اما على صعيد التغيرات والانجازات ، فلا شك ان الثورة قد حققت منها ما يشكل اساسا صلبا لعملية التطور الثوري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وقد اصبح لهذه المنجزات رصيدها الكبير لدى جماهير القطر كما لدى الجماهير العربية والقوى الوطنية والتقدمية خارج القطر ..

الصناعة الثقيلة

ثم ان الثورة قطعت شوطا كبيرا على طريق وضع الاسس التشريعية والقانونية وخلق المؤسسات اللازمة لاطلاق واستمرار العملية الثورية ، وعندما يستكمل هذا البناء التشريعي والقانوني والاداري ، لا تعود هناك حاجة لاية قرارات استثنائية .

وعلى سبيل المثال ، في السنوات الاولى كان كل شيء تقريبا يصدر عن مجلس قيادة الثورة ، في حين انه يصدر الآن شيء قليل عن ذلك المجلس بينما اشياء كثيرة تصدر عن المؤسسات والوزارات والهيئات النقابية والحزبية والشعبية وفق الاسس التشريعية والقانونية الجديدة .

اذن .. نستطيع ان نستخلص من كل ما تقدم ان الخلل الذي تحدثه الثورة في المعادلة بين المركزية والديمقراطية (لصالح الاولى) في الفترة الاولى من توليها السلطة ، هو مسالة استثنائية ، تحدث بوعي، ويجري العمل بوعي ايضا لتجاوزها واعادة التوازن على اسس ديمقراطية ثورية جديدة .

فالديمقراطية بالنسبة للثورة هي حاجة ماسة جدا :

– حاجة ماسة لاجل تطوير الحماية الشعبية ورقابتها ، وتفجير الطاقات الجماهيرية التي لا يمكن تفجيرها بقرار .

– حاجة ماسة لتطوير العمل الحضاري، فالثورة مضمون حضاري شامل ، وعلى اهمية المنجزات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والاجتماعية التي يمكن اصدارها وتحقيقها بقرارات ، يبقى المضمون الحضاري الذي لا يمكن ان يصدر الا عن العطاء الخلاق الذي لا يتفجر بدون مناخ ديمقراطي سليم، ومن ذلك جميع انواع العطاء الفني والابداعي .

– حاجة ماسة لتاكيد صيغة النموذج الثوري وتطوير اشعاعه وتأثيره الايجابي على النضال في الاقطار العربية الاخرى : فالحزب الثوري المناضل ضد القوى الرجعية والديكتاتورية ، لا يمكن ان يقنع الجماهير بصدق مضمون نضاله الديمقراطي ما لم تكن تجربته الديمقراطية الثورية في القطر الذي تسلم فيه السلطة برهانا عمليا على صدق ذلك المضمون .

– حاجة ماسة لتحصين مسيرة الثورة من خطر البيرقراطية ، وهي من اكبر الاخطار التي تتربص بالثورات التحررية في البلدان المتخلفة على وجه الخصوص .. (سوف نتطرق لهذا الموضوع فيما بعد) ..

من كل ما تقدم يتضح ان لدينا وعيا كافيا لاستثنائية مرحلة مركزية السلطة، ولضرورة تجاوزها في اقصر وقت ممكن .. لكن هذا التجاوز يجب الا يتم بسرعة غير واقعية فيغدو نوعا من المغامرة بالتجربة الثورية كلها ، كما يجب الا يتأخر كثيرا فنجد انفسنا في ظل ديكتاتورية صلبة لا يمكن الخلاص منها ..

ان عودة التوازن المعادلة بين المركزية والديمقراطية عملية جدلية مرنة ودقيقة ، ويجب ان تجري بتوازن دقيق مع انجازات الثورة وعطاءاتها واستكمالها لبنائها الثوري ، ونهوض المؤسسات الجماهيرية وديمقراطيتها الثورية .

---

(١) يذكر في هذا المجال ان صحيفة « الغارديان » نقلت عام ١٩٥٦ عن رئيس وزراء بريطانيا قوله لبولغانين وخروتشيف ، خلال زيارتهما للندن « ان الشعب البريطاني يقبل ، حتى بالحرب العالمية الثالثة ، في حال تعرض مصالحه في العراق للخطر » .

ولعل هذا القول يعبر عن مدى حقد القوى الاستعمارية على الحركة الثورية التي تتصدى لتحرير ثرواتها الوطنية التي كانت تبتلعها عملية النهب الامبريالية .

فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في اشبيلية يؤيد مواقف الجبهة الشعبية

في سياق تصدي التنظيمات الشعبية الفلسطينية والاتحادات الطلابية للحلول الاستسلامية المطروحة اصدر الاتحاد العام لطلبة فلسطين (فرع اشبيلية) « اسبانيا » عدة بيانات بمناسبات مختلفة عبر من خلالها عن موقف فرع الاتحاد في تلك المنطقة بالنسبة للقضايا المتعلقة بجوهر القضية الفلسطينيه .

في البيان الاول اكد الاتحاد على ان « حرب تشرين » لم تكن حربا تحريرية وانما حربا تحريكية (الهدف منها الوصول الى تسوية وتنفيذ قرار مجلس الامن « ٢٤٢ ») ويضيف البيان « لقد بدا واضحا اشد الوضوح ان هناك تسوية امبريالية تهدف الى تركيع الامة العربية والسيطرة عليها مقابل انسحاب اسرائيلي من بعض الاراضي العربية المحتلة ومن هذا المنطلق فاننا نطالب قيادة منظمة التحرير :

١ – رفض هذه التسوية التي عنوانها مؤتمر جنيف والعمل على افشال هذه المؤامرة بقصد الوصول الى الهدف الاستراتيجي لشعبنا .

٢ – العمل على فصل سياستها عن سياسة الانظمة المستسلمة والتمسك ببرامج المجالس الوطنية الفلسطينية .

وفي البيان الثاني ، تطرق الحديث عن الخطوة التي اتخذها النظام السوري ، باعتقاله « عدد كبير من عناصر المقاومة الفلسطينية الرافضة للتسوية » وطالب البيان كافة القوى الوطنية والحريصة على مستقبل امتنا « التدخل للافراج عن كافة المعتقلين الوطنيين لكي يمارسوا دورهم في التصدي للمؤامرة الامبريالية التي تتعرض لها المنطقة » .

وجاء في البيان الثالث عن المؤتمر الرباعي ، رفض فرع الاتحاد المصالحة مع النظام العميل في الاردن .

« ان الاجتماع الرباعي الذي عقد في القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الهاشمي العميل يشكل نكرا صريحا من قبل قيادة منظمة التحرير لقرارات الشهداء الذين روت دماؤهم ارض الاردن الحبيب ، ويعتبر ايضا انحرافا عن خط الثورة الاستراتيجي وطعنا لامال جماهيرنا المناضلة من اجل اسقاط هذا النظام الخائن .

وطالب فرع الاتحاد (بصفته احد قواعد الثورة ورافدا من روافدها) قيادة منظمة التحرير :

١ – مراجعة مواقفها من السياسات التراجعية التي تمارسها على المستوى العربي والعالمي .

٢ – التمسك بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية والتي ننص جميعها على الاطاحة بالنظام الهاشمي العميل في اردننا الحبيب .

٣ – تصعيد النضال مع عدونا الصهيوني ورفض كافة الحلول الاستسلامية .

وفي البيان الرابع استنكر فرع الاتحاد الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان والصمت العربي تجاه هذه الاعتداءات ، وقال البيان ان هدف هذه الاعتداءات الاسرائيلية هي ضرب صمود ثوارنا في الجنوب وتلاحم الشعب اللبناني هناك مع هذه الثورة .

وفي البيان الخامس للاتحاد العام لطلبة فلسطين (فرع اشبيليا) استعرض الفرع في بيانه هذا التهديدات الامريكية لاحتلال منابع النفط مشيرا الى ان هذه التهديدات هي استمرار لنهب الشركات الامبريالية للثروات العربية والعالم الثالث . وقال البيان انه رغم هذه التهديدات فان الانظمة العربية وخاصة الوطنية منها ما زالت تفتح ابوابها على مصراعيها امام الاحتكارات الاميركية .

وطالب البيان بالوقوف الى جانب ثورة عمان ضد الغزو الايراني ، بدلا من السكوت عن احتلال نظام الشاه للجزر العربية في الخليج العربي .